(14 اكتوبر) تستطلع أحوال المجمع الصحي في مديرية المعلا

تطوير الخدمات الصحية في المجمع الصحي

يحظى القطاع الصحي في ظل دولة الوحدة المباركة باهتمام بالغ وكبير ويتجلى هذا الاهتمام في الحرص من القيادة السياسية ووزارة الصحة ومكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة عدن التي تعمل على تنمية هذا القطاع كأحد القطاعات الأساسية لبناء مجتمع صحي ويعتبر من ابرز القطاعات الرئيسية بالجمهورية وكان لـ 14 اكتوبر هذا اللقاء مع مدير المجمع الصحي بمديرية المعلا الدكتور/ خالد عبدالباقي فارع، فحدثنا عن الأنشطة العملية وجملة النجاحات في القطاع الصحي وعن طبيعة المشاريع الجديدة وغيرها من النقاط الأخرى التي نوضحها في هذا اللقاء:

للقاء/ مواهب بامعبد / تصوير/ عبدالواحد سيف

صرف علاجات مجانية لمرضى الصدر لدى المركز الإقليمي للسل

عملية التأهيل والترميم من أهم عوامل النجاح في المجال الصحي

التأسيس

في البدء نشكر صحيفة 14 اكتوبر وعلى رأسها الأستاذ القدير/ احمد محمد الحبيشي، رئيس التحرير والذي يولي جميع أعمالنا وأهمية في الجانب الصحي.

ماذا عن مراحل تأسيس وتطور المجمع؟

- تأسس المجمع الصحي بمديرية المعلا أو تم بناؤه في عام 1985م بمساهمة المجتمع ومن ذلك الحين يقدم المجمع عدداً كبيراً من الخدمات الصحية بشقيها العلاجية والوقائية ويستفيد منها عدد كبير من سكان مديرية المعلا والقلوعة وخصوصاً بعد أن تم هدم مجمع القلوعة الصحي.

دور المجلس المحلي بالمديرية

وعن دعم المجلس المحلي للمجمع الصحي تحدث الدكتور خالد عبدالباقي فارع مدير المجمع الصحي المعلا حيث قال: ان المجلس المحلي بمديرية المعلا لديها قاعدة معلوماتية تساعدها على معرفة أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه أي وحدة إدارية ومن ضمنها المجمع الصحي المعلا وحيث يقوم المجلس المحلي بالمديرية بتزويد المجمع الصحي بميزانية تشغيلية شهرية تكفي لتغطية أهم الاحتياجات المجمع مثل الأدوية والإسعافات الأولية والمواد القرطاسية وايضاً المواصلات والى آخر..إضافة الى الإشراف والنزول المستمر والتعاون معنا في حل القضايا والمشاكل المتعلقة بأمور المجمع وخصوصاً من قبل الأخ/ محمد حسن الشيخ مدير عام مديرية المعلا والأخ/ عبدالناصر عماد، أمين عام المجلس المحلي وأضاف الدكتور خالد وقال: طبعاً لا ننسى الجهود المبذولة من قبل الأستاذ/ احمد محمد الكحلاني رئيس المجلس المحلي لمحافظة عدن والدكتور الخضر ناصر مدير عام مكتب الصحة والسكان عدن الذين يقدمون لنا وللمجمع الصحي بالمديرية الدعم المستمر و يسعون دائماً لتطوير الخدمات الصحية للمواطنين.

(31) مليوناً قيمة مشاريع المجمع

وأما عن المشاريع الخاصة بالمجمع الصحي لهذا العام 2008م فقد أكد الدكتور خالد قائلاً: حالياً يجري العمل تنفيذ المشاريع المخصصة للمجمع الصحي بالمعلا وهذا بالتنسيق مع المجلس المحلي و مكتب الصحة والسكان لمحافظة عدن وإعادة ترميم وتجهيز المجمع الصحي في جميع الأقسام وايضاً سيتم إضافة وبناء أقسام جديدة وتبلغ تكلفة هذه المشاريع الصحية بمبلغ 31 مليون ريال.

د. خالد عبدالباقي

الأقسام

وعن الأقسام الموجودة حالياً في المجمع الصحي قال: عيادة الطبيب العام وعيادة الأطفال وعيادة الأمراض الباطنية، تخطيط القلب عيادة العظام، عيادة الصدر وعيادة العلاج الطبيعي، عيادة الإنسان وايضاً مركز الصحة الإنجابية والذي بدوره يقوم بتقديم كل الخدمات الوقائية من فحص النساء الحوامل قبل وبعد الوضع ونعمل على تنظيم الأسرة والمشورة وتطعيم الأم والطفل ونعمل ايضا على تثقيف الصحي إضافة إلى الخدمات الداعمة التي تساعد الطبيب على التشخيص وايضاً يوجد لدينا مختبر والأشعة والجهاز الموجات فوق الصوتية.

وإما عن الأقسام الجديدة التي سيتم افتتاحها بعد علمية الترميم سوف يتم افتتاح غرفة عمليات العيون والتي سيستفيد منها جميع أبناء المديريات كلاً من مديرية المعلا والتواهي والقلوعة بالإضافة إلى ذلك سوف يتم بعون الله فتح أقسام جديدة والتي ستقوم بتقديم الخدمات الصحية وايضاً يوجد لدينا قسم الطوارئ والذي يعمل على مدار الساعة وهذا من اجل سلامة الجميع وتقديم لهم أفضل الخدمات الصحية والإسعافات الأولية.

نهضة مشهودة

وأشار الدكتور خالد عبدالباقي فارع مدير المجمع الصحي عندما سألناه عن واقع القطاع الصحي اليوم في بلادنا قائلاً: بصراحة يشهد القطاع الصحي اليوم في بلادنا نهضة ونقلة نوعية في المخرجات والأجهزة والمعدات والمستشفيات والمجمعات الصحية حيث تم توفير الإمكانيات المتاحة ويحظى هذا القطاع بدعم واهتمام متواصل من قبل القيادة السياسية وحكومتنا الرشيدة وهناك جهود حثيثة تبذل من مسؤولي وزارة الصحة العامة والسكان وعلى رأسهم د/ الخضر، وهذا من اجل الحفاظ على الصحة العامة لتطوير هذا القطاع والارتقاء به إلى المستوى الأفضل وخاصة في توفير الأدوية المجانية للمرضى الفقراء وفي تقديم الخدمات العلاجية الصحيحة وايضاً يعطي مكتب الصحة والسكان محافظة عدن/ ومكتب الصحة في المديرية وايضاً المجالس المحلية اهتماماً خاصاً للمجمع الصحي المعلا من خلال توفير الخدمات الصحية الأساسية وهذا بهدف حماية المواطنين من الأمراض الخطيرة والمعدية والارتقاء في الخدمات الصحية أفضل وذلك من خلال التوسيع وإعادة تأهيل المجمع وتجهيزه وتحسن نوعيه الخدمات المقدمة بحيث تتلائم مع متطلبات المواطنين والمرضى.

وقال الدكتور.. عن أهم أسباب انتشار الأمراض في بلادنا قال: في عدم الاهتمام بالنظافة بشكل عام إضافة إلى سوء التغذية هذه نتيجة لتدني مستوى الدخل لدى كل فرد وايضاً الارتفاع اليومي للأسعار المواد الغذائية الأساسية في حياة الفرد.

العمليات

وأهم العمليات التي يقوم بها المجمع الصحي طبعاً ومن الطبيعي أن توجد في المجمع غرفة عمليات صغرى يقوم المجمع بإجراء العمليات الصغرى مثل هذه العمليات لإزالة الأكياس الدهنية وايضاً ختان الأولاد وخياطة الجراح المتنوعة ومتابعة العمليات التي عملت في المجمع وتضميدها التي أجريت في المستشفيات وتسعى إدارة المجمع ونأمل ان تطور هذه الغرفة لأجراء عمليات اكبر وتوفير الأطباء الاخصائيين والأجهزة الضرورية لنجاح العمليات.

الصعوبات

وقال مدير المجمع الصحي.. وبالنسبة للصعوبات والمشاكل التي يواجهها المجمع الصحي بالمديرية بصراحة دائماً الصعوبات والمشاكل موجودة في أي مركز صحي بحكم كثافة المرضى المتوافدين على المجمع ويتم استقبال وعلاج المرضى بصورة جيدة وممتازة من قبل جميع العاملين في المجال الطبي ونحن بحاجة الى معدات طبية حديثة تواكب عصرنا هذا.. وأشار الدكتور خالد إلى أن عدد الحالات التي تصل الى المجمع حوالي 160 حالة يومياً وعلى مدار الساعة ومن هذه الحالات التي يستقبلها المجمع أمراض الجهاز التنفسي والجهاز البولي وأمراض الاسهالات والنزلات المعوية الصدرية وأمراض العظام وايضاً الحالات الطارئة وغيرها من الحالات التي يستقبلها المجمع الصحي.

وأفاد الدكتور خالد.. ومن المشاكل التي يواجهها المجمع وتعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها المجمع مشكلة المكيفات التي لم يتم استبدالها من مدة طويلة وكما تعرفون شدة الحرارة والرطوبة لهذا يصعب عمل الطبيب وعمل الطاقم الفني والإداري والطبي ونأمل ان تحل هذه المشكلة بعد الانتهاء من عملية ترميم المجمع.

وأكد مدير المجمع الصحي بمديرية المعلا ان المجمع يواجه حالياً مشكلة من اكبر المشاكل والذي بدورنا قمنا بإشعار الأخ/ مدير الصحة في المديرية لمتابعة الجهات المختصة ونرجو من جهات الاختصاص في الإسراع في حل هذا النزاع حتى يتسنى لنا توسيع الخدمات الصحية الذي ستخدم المواطنين لدى المديرية ومن خلال هذه الغرف الإضافية التي ستبنى على هذه الأرضية وعلمنا بأنها ملكية خاصة لأحد المواطنين وقال انه يدعي بأنه توجد لديه ملكية لهذه الأرضية.

وأضاف لا يوجد بالمديرية سوى هذا المجمع الوحيد الذي يخدم ويستقبل أكثر من 70 الف نسمة من سكان المديرية وبهذا يشكل ضغطاً شديداً وعلينا بحكم انه المجمع الوحيد في المديرية ولا يوجد أي مركز آخر وهذا حسب سياسة مكتب الصحة والسكان على ان يكون هناك مراكز صحية أخرى في المديرية لتستقبل وتقسم المواطنين فيها على الأقل في كل مركز صحي 25-20 الف فرد في المركز الصحي.

مهتمون بالصحة الإنجابية

وعن مدى الاهتمام بالخدمات الصحية الإنجابية قال: نعمل على تحسين الخدمات الصحية وخصوصاً الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتطورها وتوسيعها فهي نسبة لنا مسالة مهمة جداً للغاية نظراً للاستفادة منها وانعكاسات الإنجابية على مستوى الأسرة والمجتمع نحن في المجمع الصحي بالمعلا نوفر عدة وسائل لتنظيم الأسرة وتعمل على تقديم الخدمات الصحية المتعلقة بالأم والطفل ايضاً وهذا يكون من خلال طبيبات أخصائيات وايضاً قابلات مؤهلات ذوات خبرة عالية وايضاً صرف التطعيمات للأطفال والأمهات ويكون بشكل مجاني وذلك يكون بالتنسيق والتعاون مع الرعاية الصحية الأولية وكما توجد لدينا عيادة خاصة تقوم بالرعاية الحوامل قبل وبعد الوضع وتقديم المشورة اللازمة لهم وتوفير الوسيلة المناسبة لها وعمل جلسات إرشادية تثقيفية للنساء ويكون مقدمة من قبل طبية اختصاصية في طب المجتمع وذلك من مختلف الأمراض المنقولة جنسياً وهذا من اجل رفع الوعي الصحي لدى النساء.

وفي الأخير

نشكر كل من يقدم لنا الدعم في تطوير الخدمات الصحية في المحافظة وفي عموم الجمهورية وفي مقدمتها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وجميع الإخوة المسؤولين في وزارة الصحة العامة والسكان ومكتب الصحة والسكان في المحافظة عدن ومكتب الصحة في المديرية والمجالس المحلية.

بكل الاتجاهات

استراليا تبدأ التخلص من حيوانات الكانجرو ونشطاء يتعهدون باتخاذ اجراء

اثنان من صغار حيوان الكانجرو يلهوان في منتزه بالقرب من العاصمة الاسترالية

كانبيرا 14/أكتوبر/ رويترز:

بدأ الجيش الاسترالي التخلص من مئات من حيوانات الكانجرو في قاعدة عسكرية قرب عاصمة البلاد وهو ما أثار حفيظة نشطاء حقوق الحيوانات الذين تعهدوا بوقف هذه الإعدامات.

وتقول السلطات ان هذه الحيوانات تهدد غيرها من الأنواع المحلية من خلال الإفراط في استهلاك المراعي.

وقال بات اوبرين المتحدث باسم رابطة حماية الحياة البرية «نتوقع مئات الأشخاص وإذا بدؤوا في قتلهم (الحيوانات) سندخل في السياج الشائك» مضيفا إن إعدام هذه الحيوانات يمكن أن يدمر السياحة.

وتعيش حيوانات الكانجرو الرمادية في قاعدة عسكرية للاتصالات في ضواحي كانبيرا.

وقال المتحدث العسكري البريجادير اندرو نيكوليتش ان حوالي 400 من بين 600 حيوان الكانجرو على موقع مساحته 495 فدانا سيقتلون بعد ان استبعدت الحكومة برنامجا لإعادة التوطين باعتباره مكلفا للغاية.

وبعد اكثر من عام من عدم الحسم وسط احتجاجات دولية ومن بينها جماعة بريطانية معنية بحماية الحيوانات استعانت بوجه مغني البيتلز السابق بول ماكارتني قال قادة عسكريون انه ليس امامهم خيار اخر سوى قتل هذه الحيوانات التي نشأت في البلاد.

وقال نيكوليتش «انها معاملة إنسانية ووفقا للاتفاقات. وهي تمثيل مع القواعد الوطنية للممارسة من اجل التخلص من حيوانات كانجرو بشكل إنساني».

وظهر ماكارتني في مارس الماضي على موقع على الانترنت أعدته الجماعة البريطانية «الصوت الدولي النباتي» ليدين الإعدام ويطالب بحماية الكانجرو واستهلت حملة على نطاق أوروبا ضد الإعدام وحماية الكانجارو من «مذبحة مخزية».

واستهلت هذه الجماعة حملة على نطاق اوروبا ضد الذبح مما جذب الاف من الموقعين المحتجين من اسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وكندا وجنوب افريقيا والمانيا.

وفي عام 2004 بدا سخط دولي ازاء قتل نحو 900 من حيوان كانجرو باطلاق الرصاص عليها عند سد يزود كانبرا بالمياه. وتتسبب هذه الحيوانات في مشاكل تتعلق بتعرية وتآكل الأرض من خلال الإفراط في الرعي.

لماذا نتق بمن لايحافظ على حقوق المواطن؟؟

د. لطف راجح

نتجنب كثيرا عرض بعض المواضيع التي تمس المواطنين وحقوقهم في بعض الصحف حرصا منا على الكثير من الاعتبارات الوطنية المهمة ابرزها ان لايعود نشر مثل تلك المواضيع بالجهود التي تبذل من فخامة رئيس الجمهورية والحكومة من اجل خلق مناخ الامن والاستقرار والبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار التي تمثل الحل الوحيد لمشاكل المجتمع اليمني الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تضمنه البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ،بالاثر السلبي لكن ما باليد حيلة عندما تزيد الامور عن حدها ويطفح الكيل من بعض السلبيات التي تمارس ولم تجد رادعاً وبالذات الجهات التي تعد سمعتها ونزاهة منتسبيها من المكاسب الجوهرية لاي بلد مهما كانت الظروف.

(فقد قيل عن احد القادة الفرنسيين الكبار قديما عندما عرف بانتشار الفساد في جميع مؤسسات الدولة فسأل هل وصل الفساد الى القضاء فكان الرد بالنفي وحينها قال لاخوف على فرنسا) ، يلجا الشخص الى وسيلة النشر كونها تمثل السلطة الرابعة في ظل تعدد السلطات وحرية القول بهدف عرض المشكلة حتى تجد اذانا صياغة وحتى يدرك المسؤول عما يدور في مؤسسته من ممارسات تمس المواطنين وعسى ان يدرك ان وقته ليس فقط في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ووضع القوانين وتعديلها بل وهو الاهم ان لا يترك موظفيه يمارسون ابشع اساليب الابتزاز لمواطن يعاني من مشاكل الفقر و ارتفاع الاسعار او تصفية حسابات بالوكالة وهذا يعتبر قاصمة البعير بالنسبة للمواطن البسيط وهم اغلبية في المجتمع اليمني.

فنحن نعلم بان مشاكل المجتمع اليمني متعددة مثل البطالة المرتفعة وتدني مستوى معيشة الاسرة وتزايد انتشار الفقر والاسعار التي لم تجد لها استقرار وهي في تصاعد مستمر وبصورة مخيفة ،تلك المشاكل وغيرها (وهو موضوعنا الذي سنتطرق اليه) تمثل البيئة الخصبة لخلق الارهاب وتأجيج التأزم النفسي والقهر عند المواطنين ..وحلها يتطلب جهودا محلية صادقة ودعم دولي سخي واليمن قطعت خطوات جيدة في هذا المجال من خلال برامج الاصلاح الاقتصادية والخطط والاستراتيجيات التنموية رغم الكثير من التحديات.

لكن مشكلة المشاكل هي في الجانب الاداري واخص بالذكر الجهات التي لها علاقة مباشرة بقضايا افراد المجتمع ونزاهة اختيار من يمثلها ويتعامل مع قضايا المواطنين بحكمة وعقلانية حتى يخفف عنهم وطئه تلك المشاكل والتحديات المعيشية السابقة لا ان يزيدها اشتعالا من خلال الممارسات الخاطئة فهناك بعض في اعتقادي هم قلة واتمنى ان يكونوا كذلك ممن يمثلون بعض الجهات في وظائف اوكلت اليهم لخدمة افراد المجتمع وليس سادة عليهم يمارسون الابتزاز والضغط على الموطن بحجج والتواءات هم باتوا عباقرة في صياغتها.

ويا ليت كانت تلك العبقرية في من يقدم افضل خدمة للمواطن- تصبح المشكلة نوع من المقامرة والمكابرة بين المواطن المغلوب على امره الذي قادة قدرة الى مصير يتحكم به من دخل في شباكه وبين تعنت الموظف الذي ظهرت عبقريته لكيل التهم وخلق انواع الجرائم والقرائن الموجودة وغير الموجودة لتأديب المواطن البريء لكونه لم يلتزم بما وجه به وهنا علينا ان نقف لحظة في هذه المقارنة بين سلطة الموظف القائمة على الجبهة التي يمثلها و ارتباطها بالجهة الاكبر وبين المواطن الضعيف الذي لا حول له ولا قوة في ظل عدم المراقبة المستمرة والتقييم المستمر لكل موظف سواء من جهته المباشرة او من الجهات التي لها حق المراقبة والمتابعة.

وبالتالي نجد السؤال يطرح نفسه وهو من يحمي هذا المواطن وامثاله ومن يحمي حقوقه من تعسف وتعنت موظف ذو مصالح شخصية ضيقة همه الوحيد هو اشباع رغباته المكبوته القائمة على قهر المواطنين الشرفاء؟ والطامة الكبرى اذا كان مسؤوله المباشر يسانده بشكل مطلق وبالتالي عدم التكافؤ قائم حيث يصبح المواطن الفرد الضعيف في مواجهة ليس امام موظف بل امام سلطة الحكومة او على الاقل الجهة التي ينتسب اليها فاذا اشتكا المواطن وبالطبع لمن يشتكى يا ترى فالفارق كبير بين صوت وشكوى غير مسموعة وحتى اذا اشتكى كيف يوصل شكواه ولمن يشكو ، وبين موظف يمثل الجهة الذي ينتمي اليها والذي يمارس للدفاع عن نفسه هذا اذا سئل من قبل مسؤوله الأول انواع كثيرة من التهم الملفقة على المواطن فهو على دراية كبيرة بمداخل ومخارج القانون ولوائحه التي تؤكد تورط هذا المواطن امام مسؤوله.

وهل يستطيع هذا المسؤول ان يسمع المواطن ويعطيه فرصة متكافئة لطرح تظلمه ضد هذا المتنفذ ؟ هذا اذا علم او سمع المسؤول اما اذا لم يسمع فالمصيبة اكبر واعظم على المواطن كون المنتفذ يمكنه الافتراء وخلق الكثير من التهم في غياب من يدافع عن حقوق هذا المواطن حتى وان تمكن من يقوم بنقل تظلم هذا المواطن الى المسؤول الاول ، هل يتمكن من مقابلته بسهولة ويسمح له بطرح تظلم ذلك المواطن . ام يا ترى مدير المكتب اذا اتصل ذلك المتنفذ سوف يكون العقبة الاولى لعدم تسهيل مهمة اللقاء وحتى اذا تم اللقاء وهذا مستحيل ، فحتما لانشغال المسؤول الدائم في المؤتمرات والسفريات وان تحقق فرصة اللقاء الخاطف قد يعتبرها المسئول مؤامرة على مؤسسته وان كل موظفيه هم ملائكة.

وهذا في تصوري هي الطامة الكبرى التي يواجهها المواطن وهم اغلبية واستمرار مثل تلك الممارسات وانعكاساتها خطيرة على امن واستقرار المجتمع كونها تخلق الحقد وتعمل على خلق التنابذ بين افراد المجتمع وتفتته وتزيد من الكراهية ، وحتى وان وصل صوت هذا المواطن الى المؤسسة او الجهة المعنية فهل يا ترى سوف تقف مع من استغل عمله وخان امانته في قهر وابتزاز المواطنين او تصفية حسابات بالوكالة ضدهم ، حتى اذا سلمنا بجدية الجهة او المؤسسة فلم نجد حتى الوقت الراهن ما يؤكد عكس ذلك فلم نجد على سبيل المثال النيابة العامة كونها على علاقة مباشرة بمصالح المواطنين قد قدمت أي وكيل نيابة إستغل ما اؤتمن عليه .. وما جزاء وكيل نيابة حبس مواطناً اكثر من ستين يوما دون ان يعرض على جهة الاختصاص ؟.

هذا اذا كان المواطن مذنباً فما بالك اذا كان المواطن بريئاً ووكيل النيابة على دراية اكيدة ان هذا المواطن الذي حبس ستين يوما بريء وبالتالي نجد السؤال يطرح نفسه اذا كان وكيل النيابة على دراية كاملة باجراءات أي مشتبه ومدة حبسه ومدة التجديد فماذا يعني حبس مواطن ستين يوما . وهذا نجده في اوليات ملف المواطن وتاكيد وكيل النيابة نفسه ، الا يكون مثل هذا الاجراء إجحافاً في حق المواطن وتجاوز للقوانين وانعدام المراقبة المباشرة واللاحقة ومن ثم المحاسبة سواء من جهته او من أي جهة رقابية اخرى.

وهل يا ترى مثل هذا الاجراء يخدم المجتمع ووجدته ولم شمله ، وهل ايضا يحقق مثل هذا التجاوز الثقة عند المواطن بنزاهة الجهة وكفاءتها في حسن اختيار موظفيها وخصوصاً لانهم على علاقة مباشرة بالمواطنين وقضاياهم وهل المسؤول الاول على دراية كافية بما جري بشكل دوري عن بعض التجاوزات التي تمارس بشكل قسري على بعض المواطنين من بعض الموظفين ضعفاء النفوس وهل يعد ملف المواطن وحبسه ستين يوما وهو بريء إدانة كافية لمثل هؤلاء ضعفاء النفوس ام يتطلب دليلاً اخر وكيف يرد حق هذا المواطن ؟ مع ان هذه المدة وهو بريء تعد سابقة لم تجد في أي بلد وان وجدت فهي في بلدان تتسم بالتخلف المركب السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي او في بلدان تتسم بالديكتاتورية .

وبالتالي جهود فخامة الرئيس وجهود الحكومة والمخلصين لتنفيذ البرنامج الانتخابي وتطبيقه على حياة وامن واستقرار المواطن ولم شمل المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم سوف تنفذ ببطء ان لم نقل تتوقف اذا ظل مثل هؤلاء العناصر تمارس نشاطها السلبي امام صمت الجهات التي تنتمي اليها وعدم تفعيل الجهات الرقابية او بمعنى اخر لماذا تستمر الحكومة ومجلس القضاء الاعلى بمنح ثقتها للعناصر التي لا يخدم المواطنين بصدق واخلاص وشرف .

نائب عميد كلية الاقتصاد
جامعة عدن

مع الأحداث

سعود الريس

نُذر «القاعدة» في لبنان!

في أعقاب إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية في العراق من على ظهر حاملة طائرات، سلم الكثيرون بأن المعركة انتهت، وبأن العراق سقط في أيدي قوات التحالف، لكن ما لبث أن اتضح عدم صدقية هذا الإعلان، ولا يزال العراق يئن حتى الآن، عله يلمس ما سمعه منذ ذلك الوقت.

لكن ما الذي حدث؟ فعلياً كانت الحرب بالمفهوم العسكري قد حُسمت، لكن ذلك الحسم فتح بوابة جديدة لحرب من نوع آخر، لم تكن في الحسبان الأميركي، كان عنوانها الأبرز هو «الطائفية». هنا فقط وجدت القاعدة بيئة مناسبة تنشط فيها، وبدأت الفتنة.

اليوم، وما أشبهه بالبارحة، فبدلاً من أن تستيقظ بيروت على صوت العصافير كعادتها، حلت أصوات طلقات الرصاص بديلاً عنها، فيما عمّت شوارعها الفوضى، وقطعت أوصالها عبر اجتياح مسلح ومنظم، لم يترك مجالاً للعقل، ليستدرك ماذا يحصل. القضية تكمن في أن ذلك ليس كل شيء، وأي حلول يتم التوصل لها، لن تكون البلسم الذي يشفي الجراح التي تعرضت لها بيروت.

فعاليات دينية وأخرى سياسية صرحت علانية بأن الانقلاب الذي حصل في لبنان، وهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع، أفرز فتنة طائفية.

قد لا يكون حديث من أدلى بدلوه حول الفتنة الطائفية في لبنان يخيف السيد حسن نصر الله، مثلما صرح قبل الشروع في الانقلاب. لكن ما لا يخيفه، لا يعني انه مُصيب. ففي جملة عابرة وردت على لسان الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل في اليوم الأول من الانقلاب، بُثت من باريس، ذكر أن هناك عناصر من القاعدة دخلت إلى الأراضي اللبنانية، قادمة من المغرب.

فهل يجب ألا يُخيفنا ذلك؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من القول إن وجود القاعدة في لبنان كتنظيم قائم، هو غير موجود بالمعنى الحرفي. فلا يوجد هناك هيكل تنظيمي يمكن تحميله هذه الصفة، لكن على الجانب الآخر، المناخ اليوم مهيأ لتأسيس ذلك الهيكل أكثر من أي وقت مضى. فالأفكار العقائدية، وأصحاب التجارب متوافرون، إذ يُقدر عدد من توجه من لبنان لـ «الجهاد» في العراق بأكثر من 100 مقاتل بحسب المراقبين، ولا يعني ذهابهم إلى العراق آنذاك أنهم منتسبون للقاعدة، لكن عودة من تبقى منهم تؤكد بأنهم من أبناء التنظيم، ويدعم هذه الفكرة اعتقال القوى الأمنية في لبنان شبكة أصولية، تضم 13 فرداً من جنسيات مختلفة بينهم لبنانيون، مطلع العام 2006 بحسب ما تم إعلانه آنذاك.

وبخلاف الكوادر، فإن الأرضية موجودة، فالانقلاب أوضح تفكك الحال الأمنية في البلاد، وعلاوة على ذلك كله، الاحتقان الطائفي في ذروته، إذ يشعر أبناء الطائفة السُنية بأن اعتداء أفراد حزب الله على أحيائهم إنما هو عمل موجه، الغرض منه كسر العظم، سواء لقادتهم المُعتدلين المتمثلين بسعد الحريري، أو النيل من مقدراتهم، والتهجم على بعض دور الإفتاء، والتقليل من قيمة علمائهم، بخلاف الصدام المسلح.

إذاً، ومثلما قال أحد الزملاء، فكل العناصر متوافرة اليوم في لبنان لإطلاق يد «القاعدة» فيها، فهناك المقادير والخميرة والخلاط، ولم يتبق سوى الطباخ فقط، الذي تفتقده «القاعدة» للانطلاق في عمل منظم.

إن تلك الإشارات والمعطيات تعد نُذر حرب طائفية، ستكون أشد شراسة من أي حرب أخرى مرت على لبنان أو على المنطقة. فإذا ما عملت يد «القاعدة» في لبنان، فإنها ستحرق الأخضر واليابس، ولن تكتفي فقط بشوارع بيروت أو الجنوب، بل قد تشتعل حتى في دول الجوار مثل سورية، أليست هي صاحبة اليد الطولى في لبنان مثلما بشرتنا في وقت سابق؟.

عن جريدة "الحياة" الطبعة السعودية